



ميثاق منظمة الخضر العالمية

منظمة غير هادفة للربح

كما تمّ اعتماده في كانبرا عام ٢٠٠١

وتحديثه في داكار عام ٢٠١٢ وليفربول عام ٢٠١٧



منظمة الخضر العالمية هي شبكة دولية لأحزاب الخضر وللحركات السياسيّة الخضراء

محتويات الميثاق

4	المقدمة
6	المبادئ
6	الحكمة البيئية
6	العدالة الاجتماعية
8	الديمقراطية القائمة على المشاركة
8	اللاعنف
9	الاستدامة
10	احترام التنوع
11	الإجراءات السياسيّة
11	١ الديمقراطية
12	٢ المساواة
13	٣ تغيّر المناخ والطاقة
14	٤ التنوّع البيولوجي
15	٥ إدارة العولمة الاقتصاديّة عن طريق تطبيق مبادئ الإستدامة
17	٦ حقوق الإنسان
19	٧ الغذاء والماء
21	٨ التخطيط المستدام
22	٩ السلام والأمن
23	١٠ التصرّف على نطاق عالمي

المقدمة

نحن كمواطنين على هذا الكوكب وأعضاء في منظمة الخضر العالمية،

متّحدون في وعينا بأننا نعتمد على حيوية الأرض وتنوّعها وجمالها، وأن مسؤوليتنا تكمن في نقلها غير منقوصة أو حتى محسّنة إلى الجيل التالي

نعترف أنّ الأنماط السائدة للإنتاج والاستهلاك البشري القائمة على عقيدة النمو الاقتصاديّ بأي ثمن والاستخدام المفرط والمهدر للموارد الطبيعيّة دون مراعاة القدرة الاستيعابية للأرض، تسبّب تدهوراً شديداً في البيئة وانقراضاً واسع النطاق لأنواع النباتيّة والحيوانيّة

نعترف بأنّ الظلم والعنصريّة والفقر والجهل والفساد والجريمة والعنف والنزاع المسلّح والبحث عن أقصى قدر من الربح على المدى القصير يتسبّبون في انتشار المعاناة الإنسانيّة

نتقبّل أنّ الدول المتقدمة قد ساهمت في تدهور البيئة والكرامة الإنسانيّة وذلك من خلال سعيها لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسيّة

نتفهم أنّ العديد من شعوب العالم وأمهه قد أفقرت بسبب قرون طويلة من الاستعمار والاستغلال، مما خلق ديوناً بيئية مستحقة على الدول الغنيّة لأولئك الذين يعانون من الفقر

نلتزم بسدّ الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبناء المواطنة على أساس الحقوق المتساوية لجميع الأفراد في جميع مجالات الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة

نعترف بعدم إمكانيّة تحقيق الديمقراطية الحقيقيّة دون المساواة بين الرجل والمرأة

نعتنى بالكرامة الإنسانيّة وقيمة التراث الثقافيّ

نعترف بحقوق السكان الأصليين ومساهماتهم في التراث المشترك، وكذلك حق جميع الأقليات والشعوب المضطهدة في ثقافتهم ودينهم وحياتهم الاقتصاديّة والثقافيّة

مقتنعون أنّ التعاون بدلاً من المنافسة هو شرط مسبق لضمان حقوق الإنسان مثل الطعام المغذيّ والمأوى المريح والصحة والتعليم والعمل العادل وحرية التعبير والهواء النظيف ومياه الشرب والبيئة الطبيعيّة غير الملوثة

نعترف أنّ البيئة تتجاهل الحدود بين الدول

نستند إلى إعلان التّجمع العالميّ للخضر في ريو عام ١٩٩٢

نؤكّد على الحاجة لتغييرات أساسيّة في مواقف الناس وقيمهم وطرقهم في الإنتاج والعيش

نعلن أنّ الألفيّة الجديدة تقدّم نقطة فاصلة لبدء هذا التحوّل

مقررين على تعزيز مفهوم شامل للاستدامة التي:

- تحمي وتعيد سلامة النظم البيئية للأرض، مع الاهتمام بشكل خاص بالتنوع البيولوجي والعمليات الطبيعية التي تحافظ على الحياة
- تعترف بالترابط بين جميع العمليات البيئية والاجتماعية والاقتصادية
- تُوازن بين المصالح الفردية والمصالح العام
- تُوافق بين الحرية والمسؤولية
- تُرحب بالتنوع داخل الوحدة
- تُوفق بين الأهداف قصيرة الأجل وتلك طويلة الأجل
- تضمن أن الأجيال القادمة لها الحق في الفوائد الطبيعية والثقافية كالجيل الحالي

تؤكد على مسؤوليتنا تجاه بعضنا البعض وتجاه مجتمع الحياة الأكبر والأجيال القادمة

تُلزم أنفسنا كأحزاب الخضر والحركات السياسية الخضراء من جميع أنحاء العالم بتنفيذ هذه المبادئ المترابطة وإنشاء شراكة عالمية لدعم تحقيقها.

المبادئ

تأسست سياسات منظمة الخضر العالمية على ستة مبادئ:

الحكمة البيئية

ندرك أن البشر هم جزء من العالم الطبيعي ونحترم القيم المحددة لجميع أشكال الحياة، بما في ذلك الأنواع غير البشرية.

نعترف بحكمة السكان الأصليين في العالم، كأوصياء على الأرض ومواردها.

ندرك أن المجتمع البشري يعتمد على الموارد البيئية للكرة الأرضية، ويجب أن يضمن سلامة النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي ومرونة النظم الداعمة للحياة.

وهذا يتطلب

- أن نتعلم كيفية العيش ضمن الحدود البيئية وموارد الكرة الأرضية؛
- أن نحمي الحياة الحيوانية والنباتية، ونحمي الحياة نفسها بواسطة العناصر الطبيعية: الأرض والماء والهواء والشمس
- وأن نسلك طريق الحذر، حيثما تكون المعرفة محدودة، من أجل ضمان استمرار وفرة موارد الكوكب للأجيال الحالية والمستقبلية.

العدالة الاجتماعية

نؤكد أن مفتاح العدالة الاجتماعية هو التوزيع العادل للموارد الاجتماعية والطبيعية، محلياً وعالمياً، لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية دون قيد أو شرط، ولضمان حصول جميع المواطنين على فرص كاملة للتنمية الشخصية والاجتماعية.

ونعلن أنه لا توجد عدالة اجتماعية بدون عدالة بيئية، ولا عدالة بيئية بدون عدالة اجتماعية.

وهذا يتطلب

- تنظيمًا عادلاً للعالم واقتصاداً عالمياً مستقرًا من شأنه أن يسدّ الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، داخل البلدان وفيما بينها؛ يوازن تدفق الموارد من الجنوب إلى الشمال بطريقة عادلة، ويرفع عبء الديون الذي يُعيق نمو البلدان الفقيرة.

- القضاء على الفقر كضرورة حتمية أخلاقية واجتماعية واقتصادية وبيئية
- محور الأمية
- رؤية جديدة للمواطنة مبنية على حقوق متساوية لجميع الأفراد بغض النظر عن الجنس أو العرق أو العمر أو الدين أو الطبقة أو الأصل العرقي أو القومي أو الميل الجنسي أو الإعاقة أو الثروة أو الصحة.

الديمقراطية القائمة على المشاركة

نسعى جاهدين من أجل ديمقراطية يكون فيها لجميع المواطنين الحق في التعبير عن آرائهم، وأن يكونوا قادرين فيها على المشاركة بشكل مباشر في القرارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياتهم؛ بحيث تتركز السلطة والمسؤولية في المجتمعات المحلية والإقليمية ولا يتم نقلها إلا عند الضرورة إلى مستويات أعلى من الحكم.

وهذا يتطلب

- تمكين الأفراد من خلال توفير كل المعلومات المطلوبة لاتخاذ أي قرار، وضمان الوصول إلى التعليم لتعزيز مشاركة الجميع
- تحطيم التفاوتات في الثروة والسلطة التي تحول دون المشاركة
- إنشاء المؤسسات الشعبية التي تمكن الجهات المتأثرة من اتخاذ القرارات على المستوى المناسب، وذلك بالاستناد إلى أنظمة تعزز الحيوية الوطنية والعمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية
- توفير الدعم بمستوى عالٍ لتمكين الشباب من رفع أصواتهم وذلك من خلال تثقيفهم وتشجيعهم ومساعدتهم على المشاركة في كل جوانب الحياة السياسية، بما فيها جميع هيئات صنع القرار
- أن يلتزم جميع الممثلين المنتخبين بمبادئ الشفافية والصدق والمساءلة في الحكم
- أن تكون جميع الأنظمة الانتخابية ديمقراطية وشفافة وأن يتم فرض ذلك بالقانون
- أن يكون لكل شخص بالغ صوتاً متساوياً في جميع الأنظمة الانتخابية
- أن تكون جميع الأنظمة الانتخابية مستندة على التمثيل النسبي وأن تكون جميع الانتخابات ممولّة من القطاع العام مع فرض قيود صارمة وشفافية كاملة على التبرعات المشتركة والخاصة
- أن يكون لجميع المواطنين الحق في أن يكونوا أعضاء في الحزب السياسي الذي يختارونه ضمن نظام متعدّد الأحزاب.

اللاعنف

نعلن التزامنا باللاعنف و نناضل من أجل ثقافة السلام والتعاون بين الدول وداخل المجتمعات وبين الأفراد كأساس للأمن العالمي.

نعتمد أن الأمن لا ينبغي أن يعتمد بشكل أساسي على القوة العسكرية بل على التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية السلمية والسلامة البيئية واحترام حقوق الإنسان.

وهذا يتطلب

- مفهوماً شاملاً للأمن العالمي الذي يعطي الأولوية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية والثقافية للصراع، بدلاً من مفهوم يعتمد أساساً على موازين القوة العسكرية
- نظاماً أمنياً عالمياً قادراً على منع وإدارة وحل النزاعات
- إزالة أسباب الحرب من خلال فهم واحترام الثقافات الأخرى، والقضاء على العنصرية وتعزيز الحرية والديمقراطية وإنهاء الفقر العالمي
- السعي إلى نزع السلاح بشكل شامل وكامل بما في ذلك الاتفاقات الدولية لضمان الحظر الكامل والنهائي للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والألغام المضادة للأفراد وأسلحة اليورانيوم المستنفد
- تعزيز دور الأمم المتحدة (UN) باعتبارها المنظمة العالمية لإدارة الصراع وحفظ السلام
- اتباع مدونة قواعد سلوك صارمة بشأن صادرات الأسلحة إلى البلدان التي تنتهك فيها حقوق الإنسان.

الاستدامة

نعترف بالنطاق المحدود للتوسع المادي للمجتمع البشري داخل المحيط الحيوي والحاجة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال الاستخدام المستدام للموارد المتجددة والإستخدام المسؤول للموارد غير المتجددة.

نؤمن أنه لتحقيق الإستدامة ومن أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية ضمن الموارد المحدودة للأرض يجب وقف النمو المستمر في الإستهلاك العالمي والسكان ووقف عدم المساواة المادية وعكس مسارها.

ندرك أن الاستدامة لن تكون ممكنة طالما استمر الفقر.

وهذا يتطلب

- التأكيد من أن الأثرياء يحدون من استهلاكهم للسماح للفقراء بنصيبهم العادل من موارد الأرض
- إعادة تعريف مفهوم الثروة للتركيز على نوعية الحياة بدلاً من القدرة على الاستهلاك المفرط

- خَلَقَ اقتصادٍ عالميٍّ يَهْدَفُ لتلبية احتياجات الجميع وليس لجشع القلّة منهم ويُمكن أولئك الذين يعيشون حاليًّا لتلبية احتياجاتهم الخاصّة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم للخطر
- القضاء على أسباب النّمّو السكانيّ من خلال ضمان الأمن الاقتصاديّ وتوفير الحصول على التعليم الأساسي والصحة للجميع وإعطاء كل من الرجال والنساء سيطرة أكبر على خصوصيتهم
- إعادة تحديد أدوار ومسؤوليات الشركات عبر الوطنيّة من أجل دعم مبادئ التنمية المستدامة
- تنفيذ آليات فرض الضرائب وتنظيم التدفّقات الماليّة المضاربة
- التأكّد من أن أسعار السوق للسلع والخدمات تتضمّن التكاليف البيئيّة لإنتاجها واستهلاكها بشكل كامل
- تحقيق قدر أكبر من كفاءة الموارد والطاقة وتطوير واستخدام تقنيّات مستدامة بيئيًّا
- تشجيع الاعتماد المحلي على الذات إلى أقصى حد عمليّ لخلق مجتمعاتٍ جديرة بالاهتمام ومرضية
- الإعراف بالدور الرئيسيّ لثقافة الشباب وتشجيع أخلاقيّات الإستدامة داخل تلك الثقافة.

احترام التنوع

نحترم التنوع الثقافيّ واللغويّ والعرقّيّ والجنسيّ والدينيّ والروحيّ في سياق المسؤوليةّ الفرديّة تجاه جميع الكائنات.

ندافع عن حق جميع الأشخاص دون تمييز في بيئة داعمة لكرامتهم وصحتهم الجسديّة ورفاههم الروحيّ.

نشجّع بناء علاقات محترمة وإيجابية ومسؤولة عبر خطوط الإنقسام بروح مجتمع متعدّد الثقافات.

وهذا يتطلّب

- الإعراف بحقوق الشعوب الأصليّة في الوسائل الأساسيّة، الاقتصاديّة والثقافيّة منها، للبقاء على قيد الحياة بما في ذلك الحق في الأرض وتقرير المصير والإعراف بمساهماتهم في التراث المشترك للثقافة الوطنيّة والعالمية
- الاعتراف بحقوق الأقلّيّات العرقيّة في تطوير ثقافتهم ودينهم ولغتهم دون تمييز والمشاركة القانونيّة والاجتماعيّة والثقافيّة الكاملة في العمليّة الديمقراطيّة
- الاعتراف بالأقلّيّات الجنسيّة واحترامها
- المساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة؛



-
- الإشراك الملحوظ لثقافة الشباب كمساهمة قيمة في رؤيتنا الخاصة بالخضر، والإعتراف بأن الشباب لديهم احتياجات وأنماط تعبير مُتميّزة.

الإجراءات السياسيّة

١ الديمقراطية

- ١.١ - تعيش غالبية شعوب العالم في دول ذات أنظمة غير ديمقراطية حيث يتفشى الفساد ويكون فيها انتهاك حقوق الإنسان وفرض الرقابة الصحفية أمراً شائعاً. كما وتعاني الديمقراطيات المتقدمة أشكالاً أقل وضوحاً من الفساد من خلال تركيز وسائل الإعلام، والتمويل السياسي للشركات، والإقصاء المنهجي للمجتمعات العرقية والإثنية والوطنية والدينية، والنظم الانتخابية التي تميز ضد الأفكار البديلة والأحزاب الجديدة والصغيرة. أحزاب الخضر-
- ١.٢ - تعطي الأولوية لتشجيع ودعم الحركات الشعبية وغيرها من منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل حكومة ديمقراطية وشفافة وخاضعة للمساءلة، على كافة المستويات.
- ١.٣ - تقدّم الدعم الفعّال لإعطاء الشباب صوتاً من خلال تثقيفهم وتشجيعهم ومساعدتهم على المشاركة في كل جانب من جوانب العمل السياسي.
- ١.٤ - ستسعى إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات بين الجنسين من خلال تعزيز الوساطة المناسبة لتمكين المرأة والرجل من المشاركة على قدم المساواة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ١.٥ - تدعم اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة تقديم الرشوة للموظفين العموميين الأجانب في الأعمال الدولية وحثّ الدول غير الأطراف على التوقيع والتصديق عليها دون المزيد من التأخير.
- ١.٦ - تدعم حق المواطنين في الإطلاع على المعلومات الرسمية ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة.
- ١.٧ - ستعمل على تعميم الانتفاع من الإتصالات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات من خلال الإذاعة، والإنترنت القائم على المجتمعات والبريد الإلكتروني، كحدّ أدنى. سنسعى أيضاً إلى تأمين الحصول على هذه التقنيات بأقلّ تكلفة ممكنة.
- ١.٨ - تدعم نظام قانوني علماني عادل يضمن حق الدفاع ويمارس التناسب بين الجريمة والعقاب.
- ١.٩ - تدعم التمويل العام للانتخابات، واتخاذ إجراءات لضمان كون جميع التبرّعات شفافاً بالكامل وخاضعة للمساءلة وكذلك خالية من أي تأثير لا موجب له، سواء كان متصوراً أو غير ذلك.
- ١.١٠ - ستواجه هيمنة الشركات على الحكومة، لا سيّما حيث يكون المواطنون محرومين من حقهم في المشاركة السياسيّة.
- ١.١١ - تؤيّد الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

- ١.١٢- تدعم الفصل بين الدولة والدين.
- ١.١٣- تدعم تطوير وتعزيز الحكم المحلي.
- ١.١٤- تدعم إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بهدف إضفاء الطابع الديمقراطيّ عليها وجعلها أكثر شفافية وكفاءة في خدمة هدف سلطة المواطنين والتنمية المستدامة.
- ١.١٥- تدعم تحسين الحكومة العالمية للمؤسسات المتعددة الأطراف وذلك وفقاً إلى المبادئ الديمقراطية والعالمية المناسبة.

٢ المساواة

- ٢.١- أصبحت الاختلافات في مستويات المعيشة والفرص في عالم اليوم أمراً لا يحتمل. ارتفعت ديون العالم الثالث إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق وبلغت ٣.٧ تريليون دولار أمريكي، في حين تقدّمت الدول التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ ٠.٣١٪ فقط من الناتج القوميّ الإجماليّ كمعونة. كذلك، يمتلك أغنى ٢٠٪ من سكان العالم ٨٣٪ من الدخل العالميّ في حين يمتلك أفقر ٢٠٪ من السكان، ومن بينهم حوالي ٥٠٪ من فئة الشباب في العالم، ما يبلغ بالكاد ١٪ من الدخل، كما ويعيش ٢.٦ مليار شخص على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم. تمّ تصنيف ٦٠٪ من الفقراء في العالم بأنهم نساء، كما لا يلتحق ١٣٠ مليون طفلاً بالمدرسة أبداً في حين لا يستطيع ٨٠٠ مليون شخصاً بالغاً لا القراءة ولا الكتابة، وثلثا منهم هم من النساء. تباطأ النموّ السكانيّ ولكن من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم زيادة قدرها ٤٧٪ أي من ٦.١ مليار في عام ٢٠٠٠ إلى ٨.٩ مليار في عام ٢٠٥٠. إضافة إلى ذلك، لا تزال الإصابات بفيروس نقص المناعة البشريّة والسلّ مشاكل خطيرة.
- أحزاب الخضر-
- ٢.٢- ستعمل على زيادة المساعدات الحكوميّة للدول النامية، ودعم توجيه تمويل المساعدة إلى أشدّ الفئات فقراً، مع تحديد الأولويّات من خلال العمل مع المجتمعات المحليّة.
- ٢.٣- ستعمل على تحسين حقوق المرأة ومكانتها وتأمين تعليمها ومشاركتها السياسيّة.
- ٢.٤- تلتزم بتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائيّ العالي الجودة على جميع الدول بحلول عام ٢٠١٥ وذلك بتمويل من خلال زيادة المعونة وتخفيف عبء الديون.
- ٢.٥- ستعمل على إلغاء ديون الدول النامية، ولا سيّما في أفقر البلدان، وستدعم استخدام الحوافز لضمان توجيه المدخّرات الناتجة عن تخفيف عبء الديون إلى الحد من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة، وأن تكون العمليّات شفافة وخاضعة للمساءلة بمشاركة المجتمعات المحليّة المتضرّرة.

- ٢.٦- تشهد الجهود المتضافرة لمكافحة الأوبئة الكبرى بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والمalaria كأولوية، لا سيما في أفريقيا، حيث يلزم بذل جهد مضاعف للسماح بحصول الجميع على علاجات ذات تكلفة منخفضة وفعالة، واستعادة التقدم الاقتصادي خصوصاً عن طريق التعليم.
- ٢.٧- تعترف بالحق في التعويض لأولئك الذين يفقدون إمكانية الوصول إلى مواردهم الطبيعية من خلال التشرّد بسبب التدمير البيئي أو التدخل البشري مثل الاستعمار والهجرة.
- ٢.٨- ستستعرض العلاقة بين التملك الحصري للممتلكات والاستخدام الحصري لمواردها، بغية الحد من إنتهاك استخدام البيئة وتوسيع فرص حصول الجميع على سبل العيش الأساسية، وخاصة مجتمعات السكان الأصليين.
- ٢.٩- ستعمل على ضمان تمكّن جميع الرجال والنساء والأطفال من تحقيق الأمن الاقتصادي، دون اللجوء إلى الأنشطة المضرة شخصياً مثل المواد الإباحية أو ممارسة البغاء أو بيع الأعضاء.
- ٢.١٠- ستلتزم بالعمل لتخصيص الرفاهية وخلق فرص متساوية داخل جميع مجتمعاتنا، مع العلم بوجود عدد متزايد من الفقراء والمهمّشين في الدول المتقدمة أيضاً.
- ٢.١١- تدرك أنّ الشكل الحاليّ للرأسمالية الليبرالية الجديدة الممولة يساعد الأغنياء كما وأنه عرضة للأزمات، وهو يساهم في تزايد التفاوت وتجريد الفقراء من ملكيتهم.
- ٢.١٢- ستدافع عن الحقوق الإنسانية والاجتماعية والبيئية للأشخاص الملونين وتعزّزها.

٣ تغيير المناخ والطاقة

- ٣.١- تعدّ أزمة المناخ أعظم تحدّ يواجهه المجتمع العالميّ وأعظم فرصة للبشرية لإعادة التفكير في كيفية العيش بطريقة عادلة اجتماعياً وضمن الحدود الإيكولوجية للأرض. تلتزم أحزاب الخضر بالحدّ من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى ما لا يزيد عن ١.٥ درجة فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وستحتاج الانبعاثات العالمية إلى بلوغ ذروتها قبل عام ٢٠٢٠ للحصول على فرصة للبقاء ضمن حدود درجة الحرارة هذه.
- أحزاب الخضر-
- ٣.٢- تتبنّى هدف التقليص من مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجويّ إلى ٤٥٠ جزء في المليون في أقصر وقت ممكن.
- ٣.٣- ستعمل على دعم الانتقال السريع إلى تحقيق اقتصادات عديمة الكربون حول العالم.
- ٣.٤- ستعمل على إنشاء إطار دولي للإبلاغ عن الانبعاثات للشركات عبر الوطنية، المتعلّق بضرائب الكربون العالمية والأعمال البيئية العالمية.

- ٣.٥- ستعمل بجهد لضمان حصول الدول النامية على التكنولوجيات الأكثر كفاءة واستدامة وملاءمة، مع التركيز بشدة على الطاقة المتجددة، وأن توافق على اتفاقيات تغيير المناخ من أجل ضمان أن تكون الإجراءات شاملة وعالمية كما ويجب أن يكون مبدأ المساواة في جوهر المناخ.
- ٣.٦- إجراء المفاوضات واتخاذ التدابير المتعلقة بالتغيير.
- ٣.٧- تعارض أي توسع في استخدام الطاقة النووية وستعمل على التخلص منها تدريجياً وبسرعة.
- ٣.٨- ستؤيد الدعوة إلى وقف اختياري عالمي بشأن استكشاف وتطوير الوقود الأحفوري الجديد.
- ٣.٩- ستعمل على وقف إزالة الغابات الطبيعية وتدهورها بحلول عام ٢٠٢٠، مشيرةً إلى أنها تُعد أكثر النظم الإيكولوجية غنى بالكربون على كوكب الأرض، ولها أهمية حيوية للسكان الأصليين، وكذلك هي غنية بالنباتات والحيوانات، ولا يمكن الاستغناء عنها في أي مقياس زمني بشري.
- ٣.١٠- تعزز زراعة الأشجار ذات الأنواع المتنوعة وليس الزراعات الأحادية، وذلك كتدبير قصير الأجل لعزل الكربون، وكذلك لتحقيق مكاسب أخرى للبيئة.
- ٣.١١- تشجع فرض الضرائب على الطاقة غير المتجددة ودعم استخدام الأموال التي تم جمعها لتعزيز كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
- ٣.١٢- تدعم البحوث التي تتعلق باستخدام مصادر الطاقة المستدامة وبالتطور التقني لإنتاج الطاقة الإيكولوجية.
- ٣.١٣- تعزز نقل التكنولوجيات الكفوة في استهلاك الطاقة والهياكل الأساسية للطاقة الخضراء بين وداخل البلدان والاقتصادات وذلك مجاناً أو بتكاليف منخفضة. وهذه واحدة من التكاليف الاقتصادية للإنبعاثات حتى الآن من قبل الدول الغربية

٤ التنوع البيولوجي

- ٤.١- تعدّ النظم الإيكولوجية السليمة ضرورية لحياة الإنسان، ورغم ذلك يبدو أننا نسينا العلاقة بين الطبيعة والمجتمع. وأصبحت معدلات الانقراض أعلى بـ ١٠٠ إلى ١٠٠٠ مرة مما كانت عليه في عصور ما قبل الإنسان. ولا تزال فقط ٢٠٪ من غابات الأرض الأصلية بعيدة نسبياً عن تدخل البشر. كما وأصبحت ٨٠٪ من الأرصد السمكية مستنفدة بالفعل أو معرضة لخطر الصيد المفرط. تتزايد كذلك الغزوات من قبل النباتات والحيوانات والأمراض غير المحلية. إضافة إلى ذلك يعدّ تدمير الموائل وانقراض الأنواع حصيلة التطور الصناعي والزراعي الذي يؤدي أيضاً إلى تفاقم تغيير المناخ وانعدام المساواة على الصعيد العالمي وتدمير ثقافات السكان الأصليين وسبل عيشهم. وتهدد زراعة أحادية المحصول، التي تعززها الأعمال التجارية الزراعية، والتي يسرّعها التعديل الجيني وبراءات اختراع الطبيعة، تنوع المحاصيل وأنواع الحيوانات الأليفة، مما يزيد من التعرض للأمراض بشكل جذري.

أحزاب الخضر-

- ٤.٢- ستعارض بقوة التنمية الزراعية والصناعية المدمرة للبيئة وتبذل جهداً أساسياً لحماية النباتات والحيوانات المحلية في بيئتها الطبيعية، وحيثما كان ذلك ممكناً في مساحات كبيرة.
- ٤.٣- ستعمل على إلغاء المساعدات المقدمة للأنشطة المدمرة للبيئة، من بينها قطع الأشجار واستغلال الوقود الأحفوري وبناء السدود والتعدين وهندسة الجينات وزراعة أحادية المحصول.
- ٤.٤- ستعزز سياسات المشتريات الإيكولوجية، لمنتجات مثل الخشب، بالإستناد فقط على التعريف الأكثر صرامة للإستدامة المدعوم بعلامات جديرة بالثقة.
- ٤.٥- تدعم مفهوم مبادلة "الديون بتدابير لحفظ الطبيعة"، رهناً بموافقة المجتمعات الأصلية والمحلية المتضررة.
- ٤.٦- ستعزز إصلاح البيئات الطبيعية المتدهورة، وتنظيف المواقع السامة في المناطق العسكرية والصناعية السابقة والقائمة في جميع أنحاء العالم.
- ٤.٧- تشير إلى أن الحد من نقل البضائع في جميع أنحاء العالم، مع تفضيل الإنتاج المحلي كلما أمكن ذلك، سيكون له فائدة إضافية تتمثل في الحد من «الإجتياحات البيولوجية»، بالإضافة إلى الحد من استهلاك الوقود الأحفوري وانبعاثات الغازات الدفيئة.
- ٤.٨- تلتزم بوضع منهج إيكولوجي عالمي لجميع مستويات التعليم.
- ٤.٩- ستعمل على إنشاء محكمة عدل دولية محددة من أجل قضايا تدمير البيئة وفقدان التنوع البيولوجي حيث يمكن النظر في القضايا المرفوعة ضد الشركات والقومية والدول والأفراد.
- ٤.١٠- ستفرض قبول براءة اختراع خاصة بالحياة وتسويقها.

٥ إدارة العولمة الاقتصادية عن طريق تطبيق مبادئ الإستدامة

- ٥.١- يعرف اليوم أن ثلاثة وخمسين اقتصاد من أكبر ١٠٠ اقتصاد في العالم هي من الشركات. وقد أنشأوا، مع تواطؤ الحكومات، نظاماً قانونياً يضع النشاط الاقتصادي غير المقيد فوق المصلحة العامة، ويحمي رفاهية الشركات ولكنه يهاجم الرفاهية الاجتماعية، ويجعل الاقتصادات الوطنية خاضعة لكازينو مالي عالمي يحول أكثر من ٣ تريليون دولار في اليوم في صفقات المضاربة. وقد زادت الأزمة المالية العالمية التقلبات وانعدام الأمن في جميع الاقتصادات، والتي كان لها الأثر الأكبر على الأفراد والجماعات والبلدان الأكثر فقراً. وقد ساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هذه الأزمة عوضاً عن كونها جزءاً من الحل؛ كما وأن الشروط الأساسية التي تقوم عليها لا تصلح لإنشاء نظام اقتصادي عالمي مستدام وعادل.

أحزاب الخضر-

- ٥.٢- تؤكد أن أساسيات الحياة، مثل المياه، يجب أن تبقى تابعة ومُسيطر عليها من قبل القطاع العام؛ وأن الثقافة، والحصول على الغذاء الأساسي، والصحة الاجتماعية والعامّة، والتعليم، ووجود الإعلام الحرّ، كلّها لا تشكّل «سلعاً» تخضع لإتفاقات السّوق الدوليّة.
- ٥.٣- تدعم إنشاء منظمة عالميّة للبيئة من خلال التوحيد بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالميّة في مؤسسة واحدة تمتلك التمويل والقدرة على فرض العقوبات بهدف تعزيز التنمية المستدامة العالميّة. كما ويجب أن تخضع منظمة التجارة العالميّة لقرارات هذه الهيئّة.
- ٥.٤- تدعم الإصلاح الجدي للبنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ بحيث تكون عضويّتهما وصنع قراراتهما ديمقراطيّة، وتخضع عمليّتهما لمبادئ الإستهامة ولجميع الإتفاقيّات الدوليّة المرتبطة بحقوق الإنسان والعمل وحماية البيئة.
- ٥.٥- تدعم الإصلاح الجدي لمنظمة التجارة العالميّة لجعل الإستهامة هدفها الرئيسي، وذلك بدعم من العمليّات التي تتسم بالشفافيّة والديمقراطيّة وكذلك مشاركة ممثلي المجتمعات المحليّة المتضرّرة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب فصل السلطات لإزالة حصريّة منظمة التجارة العالميّة على آلية تسوية المنازعات. يتطلّب كذلك تقييم تأثير الإستهامة لجولات المفاوضات السابقة قبل اتّخاذ أي خطوات جديدة.
- ٥.٦- ستعمل على منع تنفيذ إتفاقات جديدة تجاريّة وإستثماريّة إقليميّة أو على صعيد نصف الكرة الأرضيّة وذلك بموجب قواعد منظمة التجارة العالميّة، ولكنها ستدعم عمليّات التكامل بين البلدان التي تضمن رفاهيّة الناس والإستهامة البيئيّة.
- ٥.٧- ستخلق بيئة عالميّة حيث سترعى المؤسّسات والمنظّمات الماليّة والاقتصاديّة وتحمي المشاريع المستدامة بيئيّاً والتي ستدعم المجتمعات على كافة المستويات (المحليّة والإقليميّة والوطنية والدوليّة).
- ٥.٨- تطالب بأن تكون للاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة وظروف العمل والصحة الأسبقية على أي قواعد دوليّة متعلّقة بالتجارة.
- ٥.٩- ستعمل على فرض ضريبة توبين-هندرسون أو ضريبة على المعاملات الماليّة وغيرها من الصكوك لكبح المعاملات النقديّة الدوليّة المضاربة والمساعدة في تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وإنشاء صناديق لتعزيز المساواة في التنمية العالميّة.
- ٥.١٠- ستعمل على مطالبة الشركات بالتقيّد بالقوانين البيئيّة والعماليّة والاجتماعيّة لبلدها والبلد الذي تعمل فيه، وذلك حسب الأكثر صرامة.
- ٥.١١- ستعمل على ضمان التزام جميع المنظّمات العالميّة، وخصوصاً المنظّمات ذات القدرة الكبيرة على تحديد قواعد التجارة الدوليّة، التزاماً راسخاً بمبادئ التنمية المستدامة والسعي إلى إنشاء برنامج تدريبي للتغيير الثقافي لتحقيق هذا الهدف بشكل كامل.
- ٥.١٢- تجعل رفاهيّة الشركات شفافة وخاضعة لنفس المستوى من المساءلة المعتمد في الرعاية الاجتماعيّة، مع التخلّص التدريجي من المساعدات المقدّمة للأنشطة المدمرة بيئيّاً واجتماعيّاً.

٥.١٣- تؤيد تطوير تنظيم المشاريع المدنية لتعزيز اقتصاد مجتمعيّ كوسيلة لمكافحة الإقصاء الاجتماعيّ الناتج من العولمة الاقتصادية.

٦ حقوق الإنسان

٦.١- يسير الحرمان من حقوق الإنسان وحرياته جنباً إلى جنب مع الفقر والعجز السياسيّ. ويعاني الملايين من التمييز، التخويف، الإحتجاز التعسفيّ، العنف والموت. لجأ ثلاثة أرباع حكومات العالم إلى التعذيب في السنوات الثلاث الماضية.

أحزاب الخضر-

٦.٢- تؤيد الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والعهد الدوليّ الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، وغيرها من الصكوك الدولية لحماية الحقوق والحرّيات. نؤمن أنّ هذه الحقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة وأن الحكومات الوطنية مسؤولة عن التمسك بها.

٦.٣- تدين جميع الديكتاتوريات والأنظمة التي تنكر حقوق الإنسان، بغض النظر عن مزاعمها السياسية.

٦.٤- ستعمل مع المجتمعات المحلية لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، ولضمان تزويد لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بالموارد الكافية.

٦.٥- تدعو إلى تعديل الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان ليشمل الحقوق في بيئة طبيعية سليمة والحقوق المتوارثة عبر الأجيال في الموارد الطبيعية والثقافية.

٦.٦- تدعم حق المرأة في اتخاذ قراراتها بنفسها، بما في ذلك قرارها المتعلق بالسيطرة على خصوبتها بالوسائل التي تراها مناسبة وخالية من التمييز أو الإكراه، وتدعم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتحثّ الدول غير الموقعة على التوقيع والتصديق عليها دون المزيد من التأخير، وكذلك تحثّ الدول الموقعة على إلغاء جميع التحفظات.

٦.٧- تدعم حق السكّان الأصليين في تقرير المصير، وحقوق الأرض، والحصول على حقوق الصيد التقليدية وصيد الأسماك من أجل تأمين سبل معيشتها، باستخدام تقنيات إنسانية ومستدامة إيكولوجياً؛ وتدعم تحركات السكّان الأصليين لإنشاء هيئات دولية خاصة بهم والعمل من خلالها.

٦.٨- تدعم إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكّان الأصليين باعتباره الحد الأدنى من معايير الحماية الذي يقبله هؤلاء، وتدعم تحركاتهم لإنشاء هيئات دولية خاصة بهم والعمل من خلالها.

٦.٩- تطالب بمحاسبة مرتكبي التعذيب، والقيام بحملة لتقديمهم إلى العدالة، في بلدانهم أو في أي مكان آخر، أمام هيئة قضاة دولية تعمل تحت رعاية المحكمة الجنائية الدولية.

٦.١٠- تعارض أي انتهاك للسلامة الجسدية للفرد سواء عن طريق التعذيب أو العقاب أو أي ممارسات أخرى من بينها التشويه التقليدي والديني.

٦.١١- تطالب بإلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم.

٦.١٢- تدعو الحكومات إلى ضمان معاملة جميع ملتزمي اللجوء، سواء كانوا ضحايا عنف الدولة أو الجماعات المسلحة المستقلة، معاملة صحيحة وفقاً لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ بشأن الحق في اللجوء؛ وتمكنهم من الحصول على إجراءات عادلة؛ وكذلك عدم تعرضهم للإحتجاز التعسفي؛ وعدم عودتهم إلى بلد حيث قد يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم، أو يواجهون خطر الموت أو التعذيب أو غيرهما من المعاملات اللاإنسانية.

٦.١٣- تدعو إلى حظر الطرد الجماعي.

٦.١٤- تدعم حق جميع العمال في عمل آمن ومقابل أجر منصف، مع حرية تشكيل نقابات خاصة بهم.

٦.١٥- تدعم حق الأطفال في النمو متحررين من الحاجة إلى العمل، ووضع حد أدنى لسن الأطفال/المراهقين العاملين.

٦.١٦- تطالب بإلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي، والإعتراف القانوني بالمتحولين جنسياً والأشخاص المهمشين جنسياً، وحماية الحق في الإستقلال الذاتي الجسدي ويشمل الحق لحاملي صفات الجنسين، وجعل الحقوق متساوية للعلاقات المثلية.

تؤيد المبدأ الذي ينص على أن لكل فرد الحق في الحب وتكوين العائلات. نحن ندعم المجتمعات المحلية في دعوتهم للمساواة في الزواج أو أي شكل آخر من أشكال الأسر أو المساكنة الذي يرونه مناسباً لظروفهم.

ستدعو الحكومات، من خلال المنظمات الأعضاء، إلى وقف أي عقوبة وعنف ومعاملة قاسية ضد المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وتنفيذ مبادئ يوغياكارتا بشأن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسية.

نطلب من جميع الحكومات في العالم إلغاء القوانين التي تعتبر التوجه والسلوك الجنسي للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى (LGBTIQ+) غير قانونيين. ولا ينبغي حرمان هذه المجتمعات (LGBTIQ+) قانوناً من حقوقهم في الملكية والحرية الشخصية والحياة، بسبب ميولهم الجنسي وسلوكهم.

نحن نعارض أي حكومة تحظر أو تعرقل أو تضطهد معلومات وخطاب وعمل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى (LGBTIQ+)، وغيرها من المبادرات وترتكب التمييز بحقهم.

نطالب بإنشاء «تعميم للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى (LGBTIQ+)» على كافة المستويات الحكومية.

يجب على جميع الوكالات الحكومية، عند صياغة وتنفيذ وتقييم جميع أنواع السياسات والخدمات، أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع والاحتياجات والتأثير على مجتمعات المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى (LGBTIQ+). وينبغي عليها خصوصاً أن تولي اهتماماً لما إذا كانت الموارد كافية كما وعليها أن تعالج التمييز المتعدد الجوانب. كذلك، يجب أن تقوم وكالة معينة بتخطيط وتنسيق عملية تعميم المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى (LGBTIQ+) على مستوى رفيع مناسب وذلك لتحقيق أقصى قدر من الفعالية.

٦.١٧- ستعمل على تحسين فرص المعوقين في العيش والعمل على قدم المساواة في المجتمع، بما في ذلك المشاركة السياسية الحقيقية.

٦.١٨- تدعم حق الأقليات اللغوية في استخدام لغتها الخاصة.

٧ الغذاء والماء

٧.١- لا يزال مئات الملايين من الناس يعانون من نقص التغذية، وذلك ليس نتيجة عدم كفاية الغذاء بل نتيجة عدم المساواة في الحصول على الأراضي والمياه والائتمانات والأسواق. لا تعدد الكائنات المحورة وراثياً حلاً، وذلك لأن المشكلة المباشرة ليست في الإنتاج بل بالتوزيع. فضلاً عن ذلك، تشكل الكائنات المحورة وراثياً مخاطر غير مقبولة على البيئة، وصغار المزارعين المستقلين، والمستهلكين، وكذلك على التنوع البيولوجي الذي يعدّ أفضل وسيلة تأمين لنا في مواجهة الكوارث الزراعية. يلوح نقص المياه في الأفق، سواء في النظم فوق الأرض أو في طبقات المياه الجوفية تحت الأرض. وتسبب إزالة الأحراج من مناطق مستجمعات المياه تأثيراً مدمراً على الانهيارات الأرضية والفيضانات، في حين يتسع نطاق التصحر والتدهور بسرعة. كما يعدّ النمو السريع للزراعة العضوية أحد النقاط الإيجابية.

أحزاب الخضر-

٧.٢- تعتبر أن الحصول على المياه النظيفة لتلبية الاحتياجات الأساسية هو حق أساسي كما وتعارض خصخصة الموارد المائية والهيكل الأساسية.

٧.٣- ستعمل على إلغاء إعانات المياه، بخلاف الإعانات الاجتماعية، وجعل استخدام المياه أكثر كفاءة.

٧.٤- ستعمل على ضمان حفظ المياه العذبة وموارد المياه الجوفية من حيث النوعية والكمية وتسعيرها بشكل مناسب لضمان الحماية الكافية لهذه الموارد من الاستنفاد.

- ٧.٥- تعتبر أن استقرار مستجمعات المياه وصحة شبكات الأنهار أمر بالغ الأهمية، وستعمل مع الأشخاص المتضررين مباشرة بهدف وقف تدهور الأنهار، من بينها السدود الكبيرة الجديدة ومشاريع الري، وإزالة الغابات من مستجمعات المياه.
- ٧.٦- ستعمل مع المجتمعات المحلية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، حيث يهيمن الغموض على المناخ، للتخفيف من تدهور الأراضي.
- ٧.٧- تعرب عن قلقها إزاء البلدان التي تضررت بشدة من التصحر وإزالة الغابات، وتطلب من البلدان التي لم تقم بالتصديق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر أن تقوم بذلك، وأن توفر الموارد الضرورية لتطبيق هذه الاتفاقية.
- ٧.٨- ستدعم وتعزز الزراعة العضوية.
- ٧.٩- تدعو إلى فرض حظر عالمي على الزراعة التجارية للمحاصيل المحورة وراثياً.
- ٧.١٠- ستعمل على ضمان سلامة الطعام، مع فرض قوانين صارمة معنية بالإنتاج والتخزين والبيع.
- ٧.١١- ستعمل على ضمان إجراء البحوث العلمية بطريقة أخلاقية وتطبيقها تبعاً للمبدأ الوقائي.
- ٧.١٢- تدعو إلى التخلص التدريجي من جميع المواد الكيميائية الثابتة والمتراكمة حيويًا المصنوعة من قبل الإنسان والعمل على القضاء على جميع انبعاثات المواد الكيميائية الخطرة في البيئة.
- ٧.١٣- ستعمل على ضمان منع استخدام هرمونات النمو المأخوذة من الحيوانات، وفرض قوانين صارمة لتنظيم استخدام المضادات الحيوية على الحيوانات.
- ٧.١٤- ستعمل على ضمان المعاملة الإنسانية لكافة الحيوانات أثناء التكاثر والنقل والذبح وستضمن رعاية الحيوان.
- ٧.١٥- ستعمل على ضمان تحسين أثر التآكل، الفيضانات وغيرها من المخاطر البيئية وكذلك ضمان تنفيذ تدابير التكيف المناسبة.

٨ التخطيط المستدام

- ٨.١- يعدّ الإستهلاك في البلدان الصناعية مفرط بأي تدبير، كما وأنه مسؤول إلى حد كبير عن التدهور البيئي. كذلك تعمل البلدان المصنعة حديثاً على زيادة استهلاكها، مما سيُسكّل إضافة هامة إلى الضغط البيئي. ويجلب الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر - الذي يحاكي العمليات الإيكولوجية، ويزيل النفايات عن طريق إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها، ويشدّد على الأنشطة التي تعزز نوعية الحياة والعلاقات بدلاً من استهلاك السلع - وعداً بوظائف جديدة، صناعات ذات نسبة تلوث أقل وبيئات عمل أفضل ونوعية حياة أفضل.

أحزاب الخضر-

- ٨.٢- تعزّز مقاييس الرفاه وليس الناتج المحليّ الإجماليّ لقياس التقدّم المحرز، وتعترف بالحدود الإيكولوجيّة للنموّ الماديّ واستهلاكه.
- ٨.٣- تعتبر أن لمواطني البلدان المتأثرة بمشروع إنمائيّ الحق في المشاركة في اتّخاذ القرارات بشأنه، بغض النظر عن الحدود الوطنيّة.
- ٨.٤- ستعمل على ضمان إلزام أولئك الذين يستفيدون من استغلال أي موارد مشتركة و/أو طبيعيّة على دفع كامل إيجار السوق مقابل استخدام هذه الموارد، وتعويضاً عن أي ضرر يلحقونه بأي من الموارد المشتركة الأخرى.
- ٨.٥- تعترف بأنّ تأثير النمو الحضريّ المستمرّ (الإمتداد) على الأراضي الزراعيّة والبيئة الطبيعيّة يجب أن يكون محدوداً وأن يتوقّف في نهاية المطاف.
- ٨.٦- تعترف بأنّ عمليّة التوسع العمراني نتيجة الفقر في المناطق الريفيّة يجب إبطائها وعكسها من خلال برامج التنمية الريفيّة المناسبة التي تحمي طبيعة وبيئة المناظر الريفيّة الطبيعيّة.
- ٨.٧- تدعم التخطيط المحليّ للأعمال التجاريّة المستدامة إيكولوجياً، والإسكان، والنقل، وإدارة النفايات، والمنزهات، ومدينة الغابات، والأماكن العامّة؛ وستقيم روابط بين الخضر على الصعيدين المحليّ والإقليميّ في جميع أنحاء الكرة الأرضيّة لتبادل المعلومات والدعم.
- ٨.٨- ستعمل على الحدّ من التلوّث الحضريّ القائم على المركبات بمعارضة الطرق السريعة دائمة التزايد؛ وتشجيع استخدام المركبات الفعّالة في استخدام الطاقة؛ والدمج بين تخطيط استخدام الأراضي ووسائل النقل العام وركوب الدراجات والمشّي؛ وإعطاء الأولويّة لتخطيط وتمويل النقل الجماعيّ على البنية الأساسيّة للسيّارات الخاصّة؛ وإلغاء السياسات الضريبيّة التي تفضّل التنمية القائمة على التركيز الذاتي.
- ٨.٩- ستعمل على وضع إستراتيجيّات إقتصاديّة ذات مسؤوليّة إجتماعيّة، باستخدام الضرائب والماليّة العامّة لتعزيز الحوافز من أجل التوزيع العادل للثروة، والضرائب الإيكولوجيّة لتوفير الحوافز لتفادي النفايات والتلوّث.
- ٨.١٠- تطالب الشركات والمجتمعات بتخفيف النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها، بهدف تحقيق اقتصاد خالٍ من النفايات يحاكي النظام البيئيّ الطبيعيّ.
- ٨.١١- ستدعم كافّة السياسات التي تسمح للدول بزيادة خلق فرص العمل عن طريق الأنشطة الإقتصاديّة التي تضيف قيمة، أو من خلال إعادة تدوير الموارد، وإنتاج السلع المعمّرة، والزراعة العضويّة، والطاقة المتجدّدة، وحماية البيئة.
- ٨.١٢- تشجّع الإستثمار المتّسم بالمسؤوليّة الإجماعيّة والتسويق الإيكولوجيّ حتى يتمكّن المستهلكون من اتّخاذ خيارات إيجابيّة بالإستناد على معلومات موثوقة.
- ٨.١٣- تعترف بقيمة المعارف والمعتقدات التقليديّة والمحليّة، وتدعم إدراجها في التخطيط والمشاريع.

٩ السلام والأمن

- ٩.١- نحن نعي ونفهم السلام بوصفه أكثر من غياب الحرب. ونعرف أنّ السعي من أجل تحقيق السلام كان دائماً جوهر جدول أعمال أحزاب الخضر. ولا تزال أسباب الصراع آخذة في التغير. وستصبح آثار تغير المناخ والمنافسة على المياه والغذاء والموارد متزايدة الأهمية. تصبح أوجه التمييز بين الحرب والجريمة المنظمة والإنتهاكات المتعمدة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان تدريجياً غير واضحة. كما وأدت الحرب على الإرهاب أيضاً، منذ عام ٢٠٠١، إلى تآكل حقوق الإنسان باسم الحفاظ على الأمن. وتستمرّ تجارة الأسلحة في النموّ والعولمة، وتتغذى بإعفاء فريد من قواعد منظمة التجارة العالمية ضد المساعدات. وباعتبارنا شبكة عالمية، نلعب دور حيويّ في تقوية الروابط بين المنظمات المجتمعية التي تعمل لصالح حقوق الإنسان والسلام، وتدعم وتصوغ المفاهيم والمؤسسات الناشئة للحوكمة العالمية.
- أحزاب الخضر-
- ٩.٢- تدعم تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية لإدارة النزاعات وحفظ السلام، إذ أنّه حيثما نقشل جهود المنع وفي حالات الإنتهاكات الهيكلية والهائلة لحقوق الإنسان و/أو الإبادة الجماعية، يمكن تبرير استخدام القوة إذا كان الوسيلة الوحيدة لمنع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة، وذلك بشرط أن يستخدم بموجب ولاية من الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن فرادى البلدان لها الحق في عدم تأييد الإجراء أو التعاون معه.
- ٩.٣- سنقوم بحملة من أجل تقوية سلطة دول الجنوب في الأمم المتحدة، من خلال العمل على إلغاء حق النقض في مجلس الأمن، وإزالة فئة العضوية الدائمة فيه، وزيادة عدد الدول ذات العضوية.
- ٩.٤- تدعم المحكمة الجنائية الدولية. في جرائم الحرب، يجب اعتبار العنف الجنسيّ مثل الإغتصاب الجماعيّ جريمة حرب، وكذلك الجرائم البيئية في أوقات الصراع.
- ٩.٥- تسعى إلى سلب قوة المجمعات العسكرية - الصناعية - المألّية للحد جذرياً من تجارة الأسلحة، وضمان شفافية التصنيع، وإلغاء المساعدات الخفية التي تعود بالفائدة للصناعات العسكرية.
- ٩.٦- ستعمل على تنظيم وخفض تجارة الأسلحة الدولية (من بينها حظر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وأسلحة اليورانيوم المستنفد والألغام المضادة للأفراد)، بهدف القضاء عليها على المدى الطويل، وإدخالها ضمن نطاق الأمم المتحدة.
- ٩.٧- ستساعد على تعزيز البرامج القائمة المتعلقة بالسلام ووضع برامج جديدة تعالج جميع جوانب بناء ثقافة السلام. وستشمل البرامج تحليل أسباب العنف، من بينهم العنف الأسري، ومسألة الاحترام المتبادل بين الجنسين؛ ودعم التدريب على حل النزاعات دون عنف على جميع المستويات.
- ٩.٨- ستسعى إلى تعديل القواعد الدولية للإشتباكات العسكرية لضمان حماية الموارد الطبيعية بشكل كاف خلال النزاعات.

٩.٩- ستحارب أي مشروع للدفاع الوطني بالقذائف، وتعمل من أجل التجريد من السلاح ونزع الأسلحة النووية من الفضاء.

١٠ التصرف على نطاق عالمي

١٠.١- تدرك منظمة الخضر العالمية بأنها منظمة مستقلة تنتمي إلى ثقافات وخلفيات متنوعة تشترك في هدف واحد وتعترف بأنه لتحقيق ذلك، يجب علينا أن نتصرف على المستويين العالمي والمحلي.

أحزاب الخضر-

١٠.٢- ستعمل بشكل تعاوني لتنفيذ ميثاق الخضر العالمي من خلال اتخاذ إجراءات معاً بشأن القضايا ذات العواقب العالمية كلما اقتضى الأمر.

١٠.٣- ستدعم تطوير أحزاب الخضر والحركات السياسية وشبكات الشباب في جميع أنحاء العالم. وسيساعد البند ١٠.٣، بناء على طلبهم، الأحزاب الخضر الأخرى ومن بينهم الحركات من خلال - توفير مراقبين في الانتخابات للمساعدة في ضمان كونها حرة وعادلة، وتشجيع الناخبين على التسجيل والتصويت للخضر في بلدانهم الأصلية.

١٠.٤- ستبنى وتضع موضع التنفيذ المبادئ الديمقراطية في منظماتنا الخاصة، والتي نسعى إليها في المجتمع الأوسع نطاقاً.

١٠.٥- ستعمل كنموذج للديمقراطية القائمة على المشاركة في منظماتنا الداخلية على جميع المستويات.

١٠.٦- ستشجع التعاون بين أحزاب منظمة الخضر العالمية لضمان استشارة الأحزاب المنتسبة وتثقيفهم وأن يكونوا متساوين في القدرة على التأثير على المواقف العالمية للخضر.

١٠.٧- ستشجع أحزاب الخضر وحركات الخضر السياسية على إظهار القيادة في وضع سياسات تضمن هياكل تتسم بالشفافية واللامركزية، بحيث تصبح السلطة السياسية والفرص متاحة لجميع الأعضاء؛ وفي تطوير نماذج سياسية جديدة تتوافق بشكل أفضل مع تحديات التنمية المستدامة والديمقراطية الشعبية.

١٠.٨- ستجنب مصادر التمويل التي تتعارض مع رؤيتنا وقيمنا.

١٠.٩- ستجنب التعاون مع الديكتاتوريات أو الطوائف أو المنظمات الإجرامية ومع المنظمات التابعة لها، خصوصاً فيما يتعلق بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

١٠.١٠- ستعزز روابطنا مع المنظمات المجتمعية المتشابهة فكرياً ومع منظمات المجتمع المدني؛ ونحن، بالإضافة لهم، نشكل جزء واحد من الوعي المتزايد بأن احترام البيئة، والحقوق الاجتماعية والإنسانية، والديمقراطية، يجب أن يسود على التنظيم الاقتصادي للعالم.



١٠.١١ - سندعم بعضنا البعض شخصياً وسياسياً بالصدقة والتعاون وروح الفكاهة، ويجب أن لا ننسى الاستمتاع بأنفسنا خلال هذه العملية!

تمت ترجمة هذه الوثيقة من اللغة الإنجليزية من قبل جوليان جرجس كجزء من دورة تدريبية في إتحاد أحزاب الخضر في آسيا والمحيط الهادئ مع الجامعة الأمريكية للتكنولوجيا في لبنان.